

القواعد الأخلاقية للمعاملات المالية في الإسلام

صالح العقدة

جامعة العلوم التطبيقية الخاصة

تاریخ القبول : 2006/05/15

تاریخ الإستلام : 2005/12/07

Al Okdeh, Saleh Khalil (2007) Ethical Rules of Financial Transactions in Islam. *J. J. Appl. Sci: Humanities* 10 (1): 67-78.

العقدة، صالح (2007) القواعد الأخلاقية للمعاملات المالية في الإسلام، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية: العلوم الإنسانية 10 (1): 78-67.

ABSTRACT: It is acceptable that research in Accounting extends to social and ethical activities. So far there is a code of ethics in Auditing, although Ethics in Islam has more broad and overwhelming role. Prophet Mohammad, peace be upon him, said that his mission is to complete the good ethics. Although Islam is regarded today as the second religion from the point of view of its followers, its effect in life in general and Muslim affairs in particular in their financial transactions is not perceived between themselves and with others. The analytical study showed that Muslims' social and economic prosperity and progress are conditioned by social prosperity and progress, and all of that is conditioned by the accomplishment of Islamic ethical rules particularly in their financial transactions. The Muslim is committed to his accounts and transactions to coincide with Generally Accepted Accounting Principles, also to coincide with Islamic rules in general and Islamic ethics in particular, in order to insure its continuation and attain God's blessings.

الملخص : من المأثور أن يشمل البحث في المحاسبة الانشطة الاجتماعية والأخلاقية، كما تتمحور قواعد التدقير الدولية حول اخلاقيات ممارسة مهنة تدقير الحسابات، الا ان للأخلاق في الاسلام دوراً اوسع وأشمل فقد قال عليه الصلاة والسلام "انما بعثت لاتعم مكارم الاخلاق". يعتبر الاسلام اليوم الديانة الثانية في العالم من حيث عدد الاتباع، الا ان تأثيره في الحياة بشكل عام، وفي حياة المسلمين بشكل خاص، يكاد يكون غير ملحوظ خصوصاً في معاملاتهم المالية فيما بينهم ومع غيرهم وقد كشفت الدراسة التحليلية أن نهضة المسلمين الاقتصادية مشروطة بالنهضة الاجتماعية، وأن ذلك كلّه مرهون بتحقيق قواعد الاسلام الأخلاقية في حياتهم وخصوصاً معاملاتهم المالية، ولذلك لا يكفي المسلم بأن تكون معاملاته المالية وحساباته منسجمة مع القواعد المحاسبية المتفق عليها بل لا بد ان تكون منسجمة مع شرع الله ومع قواعده الأخلاقية بالدرجة الاولى، لضمان استمرارها وديومتها لتحقيق مرضاة الله سبحانه وتعالى.

مفتاح الكلمات: القواعد الأخلاقية، معايير الأخلاق، المعاملات المالية، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية.

المقدمة

نإنجاح التنمية الاقتصادية مرهون بمو اكتتها لتنمية اجتماعية، تعمل على تغيير القيم والعادات والتقاليد التي تشكل أنماط السلوكي في المجتمع، لكي ينطلق المجتمع من قاعدة سليمة تمكنه من الاستفادة من التقدم التقني المتاح له، وقد قدمت تجارب التنمية في عقد الستينيات من القرن الماضي في الدول النامية دليلاً عملياً على محدودية النتائج المتحصل عليها من الاعتماد على جناح واحد للتنمية، الا وهو التنمية الاقتصادية دون التنمية الاجتماعية ، إن التنمية الاجتماعية المرغوبة باعتبارها قاعدة للتنمية المطلوبة ()، هي تنمية القواعد الأخلاقية الدينية (الاسلامية) باعتبارها القاعدة السليمة والمستقرة للمجتمع المسلم، والتي أثبتت التجارب عمقها وعمق تأثيرها في مجتمعاتنا، وفي علومنا الاجتماعية ومبادئها بشكل عام والمحاسبة بشكل خاص، مما يبشر بتنمية اقتصادية حقيقة.

أهمية البحث

جاء الإسلام وأبقى ما تعارف عليه الناس من كريم الأخلاق والعادات والوسائل ، وأنكر من العادات والأخلاق القبيح والمرذول . قال صلى الله عليه وسلم " إنما بعثت لاتتم مكارم الأخلاق " [1] وقد سلك الإسلام لما متّيغاً في نشر دعوته ومعاملة أصدقائه وأعدائه في السلم والحرب ، وفي التعامل بين اتباعه ومع غيرهم في الأمور الدينية والدنيوية وخصوصاً المالية ، وذلك لاختلاف الهدف بين النظم البشرية وبين الإسلام ، الذي يهدف إلى غاية عليا ، وهدف أسمى لا وهو مرضاة الله سبحانه وتعالى والتزام منهجه ، وقد قامت دولة الإسلام على دعائم من الإيمان والعلم والأخلاق وكان للأخلاق دور في نشر الرسالة في الكثير من الحالات ، سواء منها أخلاق الحرب ومعاملة الأسرى ، أو أخلاق التعامل بالمال " فالأخلاق من جملة خصال الخير التي تؤهل صاحبها لتنفيذ أحكام الله في خلقه ، وترشحه للخلافة في العباد وكفالة البشر " [2] ، لذلك تأتي أهمية البحث من اعتبار :

1. إن للقواعد الأخلاقية علاقة بالمعاملات المالية.
2. إن للقواعد الأخلاقية الإسلامية علاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3. إن القواعد الأخلاقية الإسلامية مغایرة ومختلفة عما عادها ، وتستحق الاستقصاء والبحث والتجربة.
4. إن القواعد الأخلاقية الإسلامية ظلت لسنوات طويلة أساس ومنطلق للمعاملات المالية وغير المالية عند المسلمين ، والبحث عنها وتحديدها ضروري للتعرّيف بها.

هدف البحث

يهدف البحث إلى إلقاء مزيد من الضوء على الأخلاق في الإسلام والتعريف بها وما إذا كانت القواعد الأخلاقية بشكل عام ، والقواعد الأخلاقية الإسلامية بشكل خاص ، صالحة لتكون أساساً للمعاملات المالية ، لذلك يهدف البحث إلى التحقق من الأمور الآتية :

- 1- ما إذا كانت للقواعد الأخلاقية علاقة بالمعاملات المالية.
- 2- ما إذا كانت للقواعد الأخلاقية الإسلامية علاقة بالتنمية الاقتصادية.
- 3- ما إذا كانت القواعد الأخلاقية الإسلامية مغایرة لما عادها.
- 4- ما إذا كانت القواعد الأخلاقية الإسلامية أساس مناسب للمعاملات المالية.

مشكلة البحث

تسير التنمية الاقتصادية في البلاد العربية والإسلامية بخطى بطئٍ . والبحث محاولة لتحديد طرق الاصلاح ، من خلال الإجابة عن الاسئلة الآتية :

- هل القواعد الأخلاقية أساس مناسب للمعاملات المالية ؟
- هل تبني المعاملات المالية في الإسلام على قواعده الأخلاقية ؟
- هل القواعد الأخلاقية الإسلامية مختلفة عن القواعد الأخلاقية لغير المسلمين ؟
- هل القواعد الأخلاقية الإسلامية أساس مناسب للمعاملات المالية ؟

الدراسات السابقة

1. دراسة غاتم [3] (1986)

وهي بعنوان " الاقتصاد الإنساني " ، ويرى الباحث أن عقيدة التوحيد لا تفصل عن الاقتصاد إذ يسعى الإنسان في نشاطه الاقتصادي إلى ابتغاء مرضاة الله ، وما يعنيه ذلك من سلوكيات اقتصادية تتلزم أوامر الله وتحتسب نواهيه . وفي تعريفه لعلم الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في سلوك الإنسان في سعيه نحو الوفاء بحاجات التوازن البيولوجي والحضاري باستخدام الموارد المتاحة ، إنما يؤكّد حقيقة ايمانية على جانب كبير من الاهمية ، وهي أن الهدف النهائي من النشاط الاقتصادي هو اخلاص العبودية لله ، وابتغاء مرضاته والخوف الشديد من سخطه وعقابه .

2. دراسة الغزالى [4] (1989)

وهي بعنوان "الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية" ، وهو يتحدث عن الإنسان باعتباره أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، وأن للاقتصاد الإسلامي ركيزة أخلاقية، لذلك فهو اقتصاد أخلاقي و إنساني ويستند في ذ حليله على "الإنسان الأخلاقي وليس "الرجل الاقتصادي" كما في الاقتصاد الرأسمالي أو "الترس الاجتماعي" كما كان في الاقتصاد الاشتراكي، ويرى أن غياب الاقتصاد الإسلامي هو السبب الجذري للخلف .

3. دراسة شحاته [5] (1982)

وهي بعنوان "الجوانب الأخلاقية في الاقتصاد الإسلامي" ، وقد أشار الباحث إلى أن الإيمان العميق بالأسس العقائدية ينعكس على خلق وسلوك الفرد المسلم الذي يزاول عملاً اقتصادياً، أو غير ذلك، حيث تجده يتحلى بالأخلاقل الكريمة ، وبالسلوك الطيب السوي . وفيما يلي إنجاز بأهم أخلاقيات وسلوك المسلم في حياته : الأمانة والصدق والمسامحة في المعاملات ، المعاملة في الطيبات ، الاعتدال في الربح والقناعة، ثم الاحتياط والمحافظة على رضا الله، ثم الإنفاق لنيل البر "لن تناولوا البر حتى تتفقوا مما تحبون" (آل عمران: 92) .

4. دراسة نوح [6] (1984)

وهي بعنوان "نظام المعاملات المالية في الإسلام : مضمونه ومغزاه" ، أشار فيها الباحث إلى ضرورة تأصيل المعاملات على أصول فقهية وأخلاقية، ومنع أفعال ومعاملات معينة كما أشار إلى آداب المعاملات ودور الدولة في الإلزام بها إلى جانب دور الواجب الديني. ويرى أن تطبيق هذه القواعد أساس سليم لنهاية اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة.

5. Alam (1988). [7]

وهي بعنوان "الإسلام والأخلاق والتطبيقات المحاسبية" . وتشير الدراسة إلى أن جهداً قليلاً بذل في توضيح العلاقة بين المحاسبة والدين . فاهتمت الدراسة بتوضيح تأثير الإسلام على التصرفات الأخلاقية لل المسلمين وفحص دور الأخلاق الإسلامي تطوير تطبيقات محاسبية مقوله لدى المسلمين . ويعتبر البحث أن مشاكل المنتشات الاجتماعية في جوهرها، لذلك وضعت نماذج كثيرة لتحقيق معايير أخلاقية في النشاط التجاري والاحتياط بها . ويتوقع أن يكون للأخلاق الإسلامية دور مهم تلعبه في تشكيل التطبيقات المحاسبية في المستقبل .

6. دراسة (1997) Aydoun , Willelt [8]

وهي دراسة بعنوان "الإسلام والمحاسبة : النواحي الأخلاقية في إعداد وعرض القوائم المالية" . يفرض الإسلام علاقة محتملة بين الدين والمحاسبة ، تعتمد على اعتبارات أخلاقية غالباً ما يتم تجاهلها في النظم المحاسبية الوضعية، ويحتم الإسلام على المسلمين تطبيق النواحي المعنوية والسلوك الأخلاقي خلال معينهم لجني الربح الشرعي (القانوني) مما يجعل من المستحيل تجنب أخلاقيات الإسلام عند إعداد القوائم المالية: ولقد تعرض الباحثون على مر السنين ، لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للMuslimين ، وما إذا كان للمعاملات المالية في الإسلام قواعد أخلاقية، إلا أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في اعتبارها أن تطبيق القواعد الأخلاقية الإسلامية أساس لإحداث النهاية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عند المسلمين بالإضافة إلى كون تطبيقها طلاً لمرضاعة المولى سبحانه وتعالى .

فرضيات الدراسة

سيتم من خلال هذه الدراسة اختبار الفرضيات الآتية :

الفرضية الأولى :

ليس لقواعد الأخلاقية علاقة بالمعاملات المالية .

الفرضية الثانية :

ليس لقواعد الأخلاقية الإسلامية علاقه بالتنمية الاقتصادية .

الفرضية الثالثة :

تختلف القواعد الأخلاقية الإسلامية عن القواعد الأخلاقية الأخرى .

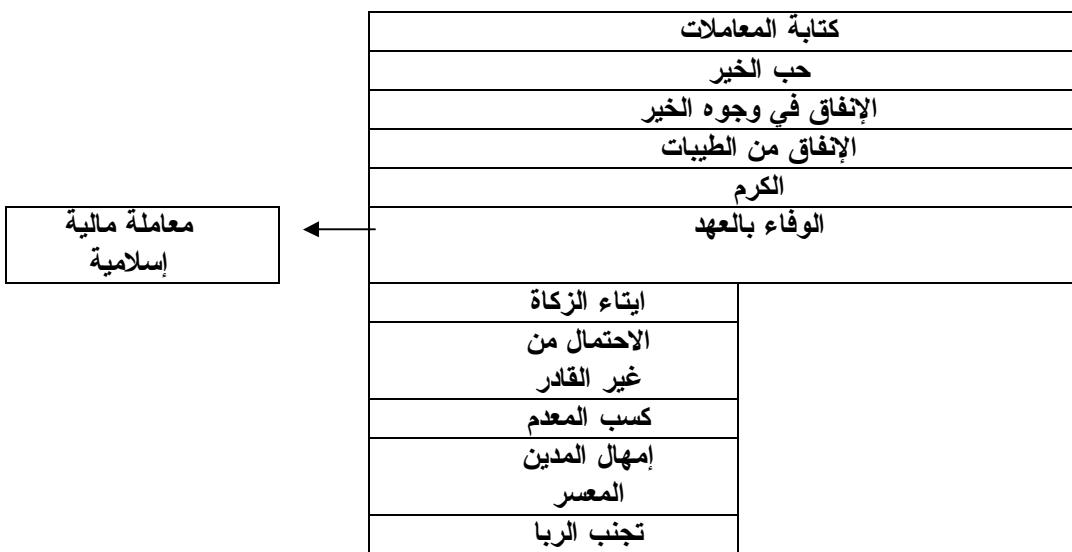
الفرضية الرابعة :

تعتبر القواعد الأخلاقية الإسلامية أساساً مناسباً للمعاملات المالية .

نموذج البحث

متغيرات تابعة

متغيرات مستقلة



منهجية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة نظرية تحليلية، اعتمد الباحث في جمع مادتها على القرآن الكريم وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، والكتب المتوفرة في المكتبة.

الأخلاق في المعاملات

حظيت الأخلاق على مدار التاريخ باهتمام الأمم والشعوب والمصلحين، وهي قواعد مكتوبة أو شفوية يتعارف الناس على اتباعها لضمان تسيير أعمالهم وحياتهم لتحقيق أهدافهم ، وكنماذج من أخلاقيات الأمم والشعوب السابقة وبنص القرآن الكريم " كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه، لبئس ما كانوا يفعلون" وقال سبحانه وتعالى " ويل للمنافقين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوه يخسرون ، ألا يظن أولئك انهم مبعوثون ليوم عظيم" [9] وقال صلى الله عليه وسلم "إله أهلك من كان قبلكم انهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد " [10]، ومن أخلاقيات الرومان :

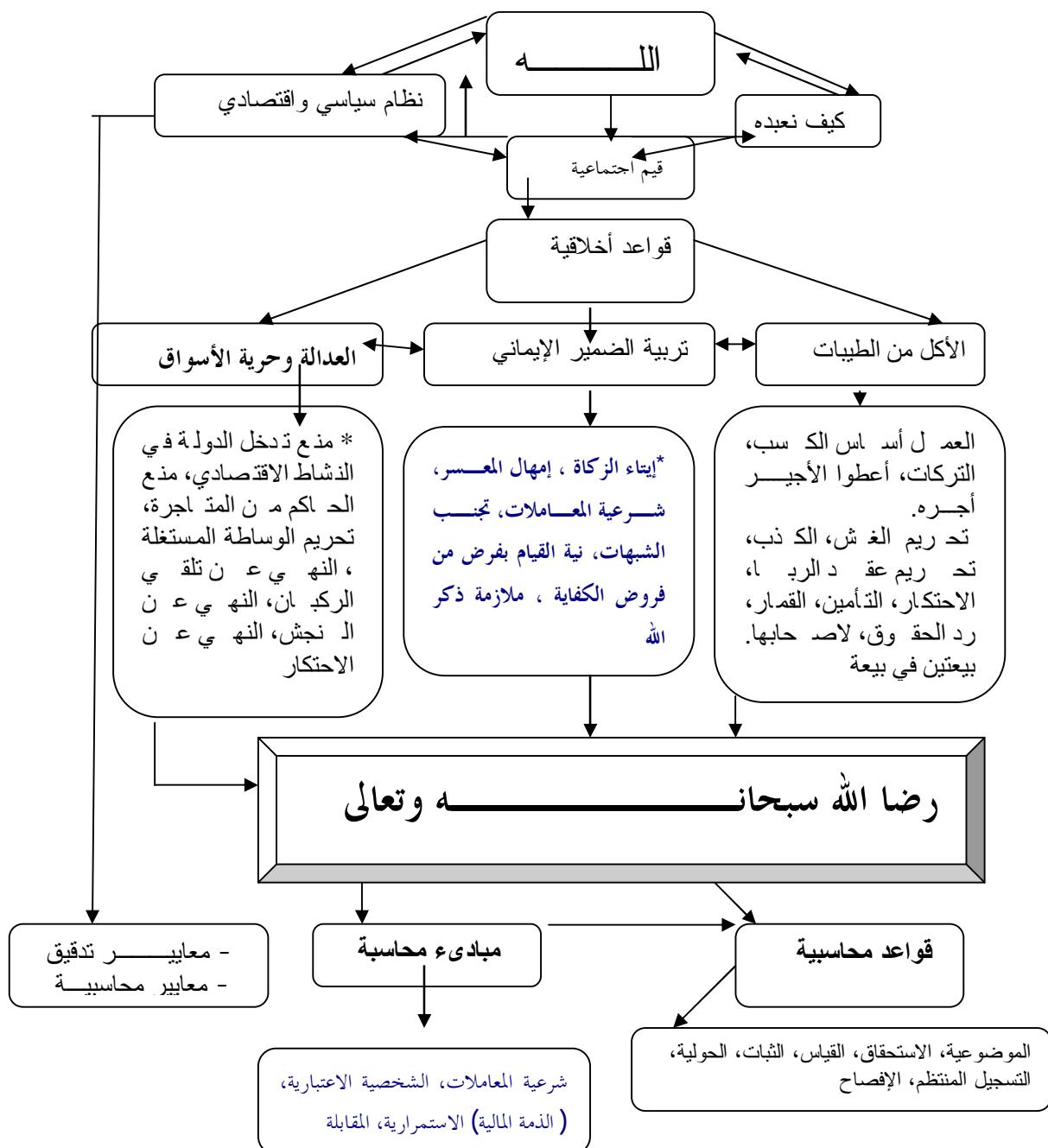
"دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله" "الغاية تبرر الواسطة" ، التعامل بالربا والمراهنات ، واكل أموال الناس بالباطل ، والاستعمار ونهب المستعمرات ، عقود التأمين والاحتكار [11]. وما ذلك إلا لأن أوروبا قد عزلت الدنيا عن الدين وتركت للدين تطهير الوجان وتهذيب الضمير، بينما تركت للقوانيين الوضعية تنظيم المجتمع وتسيير الحياة [12] وجاء في القانون الروماني المسمى قانون الألواح الائتي عشر إن المدين إذا عجز عن دفع ديونه يحكم عليه بالرق إن كان حرا ، ويحكم عليه بالسجن أو القتل

ان كان رقيقا [13]. ولما جاء الإسلام كان للأخلق النصيب الأولي. قال سبحانه " واتبع السيدة الحسنة تحها ، وخلق الناس بخلق حسن " وقال صلى الله عليه وسلم " إنما بعثت لاتتم مكارم الأخلاق " [14]، وقال أيضا " التاجر الصدوق يحشر مع النبيين والصديقين ".
لقد بحث المسلمون في الأخلاق في شئ المبادئ ومنها المعاملات المالية وكان لها في المذاهب الفقهية ركن أساسى ، وصنفت في ذلك كتب كثيرة : مثل كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام ، وكتاب الخراج وكتاب الحسبة لأبن تيميو وغيرها كما ضم كتاب إحياء علوم الدين [15] فصلا سماه آداب الكسب والمعاش " قام الباحث بتصويره في نموذج على النحو الآتي :

القواعد الأخلاقية المناظرة لها	القواعد الفقهية للمعاملات المالية	عناصر نموذج الغزالي
السهولة في معاملة الناس - تجنب الشبهات - عدم أكل أموال الناس بالباطل - تحريم القوود الظالمه مثل الربا - تحريم الوساطة المستغلة	الاستعفاف عن سؤال الناس، ابقاء مواطن الشبهات ، تجنب أكل أموال الناس بالباطل ، الوساطة المستغلة	فضل الكسب والمعاش والحت عليه، شفقة التاجر على نفسه ودينه
- الغرم بالغنم - رد الحقوق لاصحابها - النهي عن بيع الغرر - تحريم ربح ما لم يضمن - لا يحل بيع ما لا تملك - تحريم بيعتين في بيعه - تحريم الربا	الغنم بالغنم، رد الحقوق لاصحابها، لا يصح بيع ما لا تملك ولا بيع النجس و الغرر، أو بيعتان في بيعه، ولا ربح ما لم يضمن، الوساطة المستغلة، تفوي الركبان، تجنب الربا	صحيح البيع والشراء في المعاملات
- تحريم الغش ، الاحتكار - الأمر بالصدق - ان تحب لأخيك ما تحب لنفسك	أن تحب لأخيك ما تحب لنفسك ، الصدق ، الامانة، الضرر يزال ، تجنب الاحتكار ، الغش ،	العدل في المعاملة
- كفالة فقراء الحي - غبن المسترسل ظلم - امهال المعسر - البراءة ممن بات شبعانا وجارة جائع - افاللة المسلم	غبن المسترسل ظاهلا بأمر السوق) ظلام ، امهال المعسر، صلة الرحمة، كفالة فقراء الحي ، وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ، ما أمن بي من بات شبعان وجاره جائع 0	الاحسان في المعاملة

لقد استمر المسلمون والى يومنا هذا في البحث في القواعد الأخلاقية الإسلامية من مختلف جوانبها، وكما اتضح من الدراسات السابقة، أن الإسلام ينادي بمعاملات، ومعاملات لها وجهان : وجه دنيوي، باعتبارها عملية مالية عادية ، ووجه ديني، وهو أن يتم المعاملة على أساس شرعي، وأن يقصد بها وجه الله سبحانه وتعالى مصداقا لقوله سبحانه " قل إن صلاتي ونسكي ومحبابي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين " [16]، أي أن يهدف المسلم من وراء معاملته المالية تحقيق معنى العبودية لله . ويتبع الإسلام في تحقيق هذه السياسة وسليطيه الأساسيتين: التشريع والتوجيه ، فيبلغ بالتشريع الأخلاقية الكفيلة بتكوين مجتمع صالح قابل للرقى والنماء ، ويرمى بالتوجيه التسامي على الضرورات ، والتنطع إلى حياة أرفع ، والرقي بالحياة إلى عالم المثل [17] . إن دور الأخلاق في الإسلام بارز ، اذ " يتم بها المسلم دينه ، وتصلح بها دنياه وأخراه جميعا " [18] . فعبادة المسلم ومعاملاته أساسها الأخلاق - الأخلاق المستمدة من تعاليم الإسلام - وقد أدرك الفلسفه سمو هذه الأخلاق وواقعيتها، فشيدوا أنساقهم الخلقية وأقاموا قواعد الأخلاق لديهم على أساس الدين " . [19] وهذا يظهر الترابط بين

عمليات البناء الاقتصادي والتغيير الاجتماعي ، انتكفل العقيدة ببناء الفرد من الداخل عندما تعين له سبب الوجود و فلسنته و غاياته، والمذهب يضع العقيدة موضع التنفيذ اذ يتکفل بناء سلوك الفرد مع الخارج، عندما يرسم له قواعد هذا السلوك ويحدد له سبل الارتقاء "[20] . وقد استطاع الباحث من خلال ذلك كله صياغة النموذج التالي الذي يبيّن الترابط بين القيم الدينية والقواعد الأخلاقية والاجتماعية واشر ذلك كله على مبادئ ومعايير المحاسبة والتدقيق.



تعتبر التوجيهات القرآنية والنبوية قواعد أخلاقية ل التربية المسلمين ، وصيغهم بصبغة الإسلام وتمييزهم عن غيرهم من الأمم والشعوب، من هنا نلاحظ أن الأخلاق لها معنian: التكوين الطبيعي للإنسان ثم محصل العادات المكتسبة، أي أن الأخلاق تشمل الفطرة والاكتساب، والفطرة والإرادة(الاكتساب) يكشفان عن الخلق اذا دلا على نزوع نحو خصائص معلومة ، تكون في مجموعها طابعا ذاتيا مستقلا يتميز به الشخص ، ويشترط في الخلق أربع صفات :

- النبل الذي يجعلنا نقدر ونعجب به، أي أن تكون الأخلاق فاضلة، وان تكون الاقوال والافعال تدل على سلوك محدد، ان كان حميدا كان الخلق حميدا.
- اتفاق صفاته المختلفة مع خلفه الاصيل، (او التوافق).
- الشابة بين الشخص وبين الاصل.
- التماسك والاحكام أي الثبات على هذه الصفات[21].

وبتطبيق هذه الصفات على القواعد الأخلاقية الإسلامية نجد ان الأخلاق الإسلامية المشار إليها في نموذج البحث إنما تسعى إلى بث الخير وأشاعته في المجتمع " وافلوا الخير لعلكم تفلحون "[22]. كما تؤكد على ضرورة اتفاق أخلاق الشخص مع صفاته الأصيلة ومع أخلاق الإسلام " يا أيها الذين آمنوا لم يقولون ما لا يفعلون، كبر مقتا عند الله أن يقولوا ما لا يفعلون "[23]. كما أن الشابة بين المسلم و أخلاق الإسلام " يعتبر من مقتضى الإيمان المستقر في القلوب "[24]. فيقول المولى سيحانه " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين "[25]. كما تجد الإيمان القوى (التماسك) يلد الخلق القوي فيقول الرسول صلى الله عليه وسلم " اتق الله حيثما كنت واتبع السيدة الحسنة تحماها وخلق الناس بخلق حسن "[26]. وما تجدر الإشارة إليه هنا إن هذه الأخلاق ليست أخلاقا نظرية، أو أخلاقا تتبع حينا وتترك حينا آخر، أو تتبع في معاملة أناس دون غيرهم، يقول سبحانه " ولا يجرمنكم شتان قوم على ألا تعدلوا، إعدلوا هو أقرب للقوى "[27]. كما أن إهمال أو مخالفته أي قاعدة من هذه القواعد وغيرها يخرج المسلم من دائرة المسلمين " من غشن فليس منا "[28]. فاتهياه الأخلاق مرده إلى ضعف الإيمان أو فقدانه "[29]. ومن هنا يمكن القول ان للقواعد الأخلاقية الإسلامية علاقة بمعاملات المسلم كلها وعلى الأخص معاملاته المالية ، كما أن تعلم وتطبيق هذه الأخلاق في المعاملات واجب ديني على المسلم، حيث يقول عمر رضي الله عنه " لا يبيع في سوقنا الا من يفقهه، والا أكل الربا شاء أم أبى "[30]. إن تصرفات المسلم اليومية (ومعاملاته المالية جزء منها) تأخذ ثلاثة أبعاد أو مستويات:

البعد الأول : فيما بين العبد وربه . وهي الأخلاق المكتسبة حيث يتصرف الإنسان في نيته تحقيق مرضاه ربه ، وأن ما يفعله إنما في سبيل تلك الغاية " وابتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا، وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض[31] .
" ما جاءكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا "[32]

البعد الثاني : فيما بين العبد ونفسه (او ما سمي في صفات الأخلاق بالتوافق) فيغير الإنسان ما في نفسه ليصبح موافقا لشرع الله ، ويصبح هناك توافق بين ما ي قوله المسلم وما يعتقد " لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواء تبعا لما جئت به"[33] وبعدان السابقات يشكلان ثقافة المسلم .

البعد الثالث : فيما بين العبد . يتصرف العبد بمحضه من ضميره واحلاته فيما بينه وبين الناس " من لم يدع قول الزور والعمل به فليس الله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه "[34]. بل يجب أن يكون نبيلا ، خلقه حميدا فاعلا للخير" إلصالة تنهى عن الفحشاء والمنكر "[35]. " وافلوا الخير لعلكم تفلحون "[36]. وهذه تشكل قاعدة تصرفات المسلم ومعاملاته المالية وغير المالية ، وهي نتيجة أو محصلة لما سبقها.

هذا ويمكن تحديد الأهداف الآتية للمعاملات المالية في الإسلام :

- 1- هدف دنيوي وهو إجراء المعاملات وتحقيق الدخل " الربح" وهو هدف مادي أي استحقاق الرزق والاستزادة منه " ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات السماء والأرض "[37] .
- 2- هدف ديني عاجل: وهو أن ينوي الإنسان وهو يؤدي نشاطه الاقتصادي تحقيق مرضاه الدينية، ف مجرد النية يثاب عليها الإنسان " إنما الأعمال بالنيات "[38].
- 3- هدف آخر وهي حيث الحساب والجزاء بالجنة أو النار من عمل صالحًا فالنفسه، ومن أساء فعلها " التاجر الصدق يحشر مع النبئين" كما قيل " إن الدنيا مزرعة الآخرة "[39].

- 4- انسجام (توافق)النفس مع ما حوله^sاجام الظاهرة السلوكية مع الظاهرة الكونية " [40] " الذين امنوا وطمئن قلوبهم بذكر الله، الا يذكر الله طمئن القلوب " [41] .
- 5- الاستخلاف في الأرض بخلاص العبودية لله : "الذين ان مكناهم في الأرض أقاموا واتوا الزكاة وأمرروا بالمعروف ونهوا عن المنكر" [42] . وقد تبين إن من مهام المحاسب الأمربصدق الحديث، و إداء الأمانات، والنهي عن المنكرات من الكذب والخيانة، وما يدخل في ذلك من تطيف المكيال والميزان والغش في الصناعات والبيعات والديانات " [43] .
- 6- التصرف في المال وفق الأوامر الشرعية : إن المال مال الله، والإنسان مستخلف فيه، وبالتالي تلزم مراعاة إرادة المالك الأصلي للمال، وهذه الإرادة ممثلة في الأحكام الشرعية المنظمة لاستخدام المال وطالما إن الإنسان مأمور باستثمار المال وتتميته، فيلزم على المسلم كمسؤولية دينية أداء هذا الواجب وفق الشريعة الإسلامية .
- 7- معايير للاخلاق: ان محصلة البحث في أخلاقيات المعاملات الاسلامية يرشدنا الى قواعد الأخلاق الفاضلة باعتبارها مثلا عليا واجبة الاتباع مأخوذة من شرع الله الذي لا يتغير ولا يتبدل باعتباره خطوطا عامة ومبادئ عامة، وقواعد شاملة " [44] وان هذا صراطي مستقىما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل ففرق بكم عن سبيله " [45] .
- 8- التحذير من الأعراض عن ذكر الله : إن تحديد المسار التوازنـي لسلوك الإنسان، وفق شرع الله وأخلاق الإسلامـيـادـعـ علىـ التـعرـفـ عـلـىـ العـوـاـمـلـ الطـارـئـةـ (ـالـأـعـرـاضـعـنـ ذـكـرـ اللهـ)ـ التي تدفع بسلوك الإنسان إلى الانحراف. وهذا ما يجب أن يركز عليه الباحثون المسلمين في المعاملات وفي الأخلاق معا، ومنها اتباع الهوى والشهوات والتهاون في أمر الدين ومختلفة أوامره واقتراف نواهيه " وهذه رذائل يؤدي سلوك سبيلها إلى فقد الفضائل السياسية منهم، ولا تزال في انقسام إلى أن يخرج الملك من أيديهم " . [46]

تحليل ومناقشة الفرضيات

تنص الفرضية الأولى على أن "ليس للقواعد الأخلاقية علاقة بالمعاملات المالية" . وقد اتضح إن الكبائر التي ثبتت في حق الألحادـةـ والتـيـ استـحقـتـ بـسـبـبـهاـ نـزـولـ العـذـابـ بـهـ واستـيدـالـهـاـ وهـلـكـهاـ هي ضـيـاعـ الأخـلـاقـ بيـنـهـمـ وـنقـشـيـ الرـذـيلـةـ خـصـوصـيـاـ المعـالـمـاتـ المـالـيـةـ ،ـ مـثـلـ تـطـيـفـ الـكـيلـ وـالـمـيزـانـ (ـالمـطـفـينـ)ـ فأـبـواـ أـنـ يـضـيـفـهـمـ (ـالـكـهـفـ)ـ كـلـاـ إـنـ إـنـ إـلـاـ لـيـطـغـيـ إـنـ رـآـهـ اـسـتـغـنـيـ (ـالـعـلـقـ)ـ أـرـأـيـتـ الـذـيـ يـنـهـيـ عـبـدـاـ إـذـاـ صـلـىـ (ـالـعـلـقـ)ـ وـقـالـ صـلـىـ اللهـ عـلـىـ وـسـلـمـ "ـ اـنـمـاـ اـهـلـكـ مـنـ كـانـ قـبـلـكـ أـنـهـمـ إـذـاـ سـرـقـ فـيـهـمـ الـشـرـيفـ تـرـكـوهـ وـإـذـاـ سـرـقـ الـضـعـيفـ أـقـامـواـ عـلـىـهـ الحـدـ"ـ . [47]

كل ذلك يثبت ان للأخلاق علاقة أصلية بالمعاملات المالية وبحياة الأمة بشكل عام ، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية واثبات الفرضية البديلة التي تنص على إن " للقواعد الأخلاقية علاقة بالمعاملات المالية" . وتنص الفرضية الثانية على انه "ليس للقواعد الأخلاقية الإسلامية علاقة بالمعاملات المالية" . هناك مبدأ أساسى أكدته التجارب التاريخية وهو ان حلول مشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن تصنع في الخارج، فالتأخر ظاهرة اجتماعية سياسية، لا بد وأن تجد علاجها في واقع البلد مختلف ذاته ، فالاصالة الفكرية شرط ضروري ولا زام لاطلاق عجلة التنمية . وهنا تفرض النظرة الإسلامية سلطانها على اعتبار ان الإسلامـرـاثـ فـاعـلـ ،ـ تـمـدـرـ وـالـفـلـسـفـيـةـ إـلـىـ اـعـمـاقـ الـوـاقـعـ الـاجـتمـاعـيـ وـالـاـقـتـصـادـيـ "ـ [48]ـ ،ـ أيـ أنـ "ـ اـخـتـيـارـ الدـوـلـةـ (ـقـصـدـهـاـ)ـ وـالتـرـاهـمـاـ بـالـتـقـيمـ بـإـدـخـالـ تـغـيـرـاتـ جـذـرـيـةـ فـيـ هـيـكـلـ الـاـقـتـصـادـ"ـ فـيـ إـطـارـ منـهجـ اـقـتـصـاديـ مـحـدـدـ تـلـقـيـمـ بـهـ الدـوـلـةـ فـقـطـ دـوـنـ أـفـرـادـ الـمـجـتمـعـ ،ـ لـاـ يـكـفـلـ تـحـقـيقـ التـقـيمـ الـمـطـلـوبـ لـعـدـمـ تـفـاعـلـ الـمـجـتمـعـ جـمـيـعـهـ مـعـهـ وـاسـتـجـابـتـهـ لـهـ"ـ [49]ـ .ـ قالـ سـبـحانـهـ :ـ "ـ لـوـ أـنـفـقـتـ مـاـ فـيـ الـأـرـضـ جـمـيـعـاـ مـاـ فـتـبـينـهـ بـقـلـوبـهـ وـلـكـنـ اللهـ أـلـفـ بـيـنـهـ"ـ [50]ـ ،ـ ايـ أـنـ الـمـعـالـمـاتـ الـمـالـيـةـ لـلـمـسـلـمـ ،ـ وـحتـىـ تكونـ معـاملـةـ إـسـلـامـيـةـ ،ـ وـيـثـابـ عـلـيـهـ الـمـؤـمـنـ وـحتـىـ تـؤـديـ غـائـيـتهاـ المـتـشـوـدـةـ فـيـ إـغـنـاـلـلـمـسـلـمـ فـيـ دـنـيـاهـ وـدـيـنـهـ وـأـمـتـهـ ،ـ يـجـبـ أـنـ تـكـونـ عـلـىـ أـسـاسـ أـخـلـقـةـ إـسـلـامـيـةـ ،ـ فـلـاـ فـجـوةـ بـيـنـ الـدـيـنـ وـالـعـلـمـ وـالـعـمـلـ ،ـ وـلـيـسـ لـدـيـنـاـ اـذـنـ سـبـبـ وـاحـدـ لـتـحـيـةـ إـلـلـهـ عـنـ الـمـجـتمـعـ لـاـ مـنـ طـبـيعـهـ وـلـاـ مـنـ ظـرـوفـهـ التـارـيـخـيـةـ"ـ [51]ـ ،ـ وـهـذـاـ مـاـ حـدـاـ بـنـاـ إـلـىـ اـسـتـبعـادـ الـأـخـذـ بـنـمـاذـجـ التـمـيمـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الـمـعـمـولـ بـهـاـ فـيـ دـوـلـ الـغـرـبـ الرـأـسـمـاـلـيـ اوـ دـوـلـ أـورـوباـ الشـيـوعـيـةـ ،ـ فـقـدـ ثـبـثـ أـنـ لـلـقـوـاءـ الـأـخـلـقـيـةـ إـلـلـهـيـةـ عـلـىـ الـمـعـالـمـاتـ الـمـالـيـةـ ،ـ وـانـ لـهـاـ عـلـقـةـ بـالـتـلـقـيمـ الـاـقـتـصـادـيـةـ أـيـضاـ ،ـ فـاـمـرـ هـذـهـ الـأـمـةـ لـاـ يـصـلـحـ إـلـاـ بـمـاـ صـلـحـ بـهـ أـوـلـهـاـ ،ـ وـسـرـهـ أـنـ القـلـوبـ اـذـ تـدـاعـتـ إـلـىـ أـهـوـاءـ الـبـاطـلـ وـالـمـيـلـ إـلـىـ الـدـنـيـاـ حـصـلـ التـنـافـسـ وـفـشـاـ الـخـلـافـ ،ـ وـاـذـ اـنـصـرـتـ إـلـىـ الـحـقـ وـرـفـضـتـ الـدـنـيـاـ وـالـبـاـ طـلـ وـأـقـبـلـتـ عـلـىـ اللهـ اـتـحدـتـ وـجـهـهـاـ ،ـ فـذـهـبـ التـنـافـسـ وـحـصـلـ التـعـاـضـدـ وـاتـسـعـ نـطـاقـ الـكـلـمـةـ لـذـلـكـ ،ـ فـعـظـمـتـ الـدـوـلـةـ"ـ [52]ـ .ـ وـمـرـجـعـ ذـلـكـ فـيـ نـظـرـ أـبـنـ خـلـدونـ "ـ الـخـلـقـ الـتـوـحـشـ فـيـ الـعـرـبـ ،ـ فـهـمـ أـصـعـبـ الـأـمـمـ اـنـقـيـادـاـ بـعـضـهـمـ لـبـعـضـ ،ـ فـإـذـاـ كـانـ فـيـهـمـ النـبـيـ أـوـ الـوـليـ الـذـيـ بـيـعـثـهـ

على القيام بأمر الله، يذهب عنهم مذمومات الأخلاق ويأخذهم بمحمودها ويؤلف كلمتهم لإظهار الحق ، تم اجتماعهم وحصل لهم التغلب والملك [53].

وببناء على ما تقدم يمكن الانتهاء إلى قناعة مفادها "أن العرب هم أبعد الأمم عن سياسة الملك" [54]، فلا يحصل لهم الملك والسياسة والدولة والتنمية والأخلاق إلا بالإسلام ، الإسلام المغایر لما عاده، الإسلام الذي يشمل الدين والدنيا معا، بما فيها من معاملات مالية وغير مالية . فمعاملات المسلمين المالية أساسها وقاعدتها أخلاق الإسلام الذي امترج بفكر الأمة ومعتقداتها ومعاملاته لعلاقاتها الاجتماعية وقيمها، مما جعل من المستحيل تحريك وتغيير أفكار ومعاملات وعلاقات المسلمين إلا من خلال الإسلام ومعتقدات الإسلام .

ان التحليل السابق يثبت عدم صحة الفرضية الثانية، ويثبت صحة الفرضية البديلة، والتي تنص على ان القواعد الاخلاقية الاسلامية علاقة بالمعاملات المالية وان لها علاقة بالتنمية الاقتصادية أيضا.

ولاختبار الفرضية الثالثة وهي القواعد الاخلاقية الاسلامية تختلف عن القواعد الاخلاقية الأخرى " ، نقول على سبيل المثال :

حرمت الشريعة الإسلامية أنواعا من المعاملات ومن التصرفات ومن الأخلاق ، فهل كان تحريمها خطأ وهل إياحتها أقرب للمصلحة والنفع العام، أم أن في إياحتها ضررا ؟ مثلا، لقد حرمت الشريعة الاحتكار : قال صلى الله عليه وسلم "المحتكر ملعون والجالب ممزوج " ولا يحتكر إلا خاطئ" [55] والاحتكار هو حجز السلع عن التداول، والاحتكار يكون إذا وجد منتج أو موزع واحد للسلعة ، فيتحكم في عرض السلع وكذلك سعر بيعها.

إن احتكار الزرع "حتى تحيّن أوقات الغلاء مشوّوم" ، وأنه يعود على فائدته بالتلف والخرسان وسيبه والله أعلم أن الناس لاحتهم إلى الأقوات مضطرون إلى ما يبذلون فيها من المال اضطرارا، فتبقي النفوس متعلقة به، وفي تعلق النفوس بمالهير كبير في وباله على من يأخذه مجانا، ولعله الذي اعتبره الشارع في أخذ أموال الناس بالباطل" [56]. فالاحتكار ضد أكل الطيبات وضد حب الخير وبذل الخير، وضد كل قيمة انسانية تعارف عليها الناس، فالمحتكر يظن بأنانيته أنه ينمّي ثروته الخاصة في الوقت الذي لحقه المقت من الناس في الدنيا، واستنقذ الطرد من رحمة الله في الآخرة ، وضررت فعلته بالجانب الأخلاقي والاجتماعي في الامة ، وبالتالي بعملية التنمية ، أي ان في ابادة الاحتكار ضرر.

لقد حرمت الشريعة الربا وهو المتاجرة بالمال، أي شراء المال وبيعه، وهي تجارة كانت معروفة في الدنيا منذ القدم وعرفتها قرطاجنة في البداية، والمرابي أو المتصاري هو الذي يعيش على مناعب الناس، لأن أحدا لا يستدين إلا إذا كان متينا بصورة ما" [57] . إذن فالربا ينافي المرءة وينافي الكرم، وامهال المعسر، وكسب المendum، وينافي كل فضيلة .

أما من الناحية الاقتصادية ف المقترض بربا(فألا لا) يستطيع أن يحقق أرباحا تغطي تكاليف الدين (تكلفة خدمة الدين) في ظل اقتصاد حر، اذ لا يستطيع رفع الأسعار لتغطية تكاليف إنتاجه المرتفعة، وتذهب أرباحه(إن وجدت) إلى جيب المرابي ، فإذا حصلت أزمة أخرى لدى المقترض كإضراب عمال ، أو أزمة توريد (إذ يمارس النشاط في ظروف عدم التأكد) فغالبا ما يعجز المقترض حتى عن سداد الفوائد، ومن هنا تصفى أعماله، وقد ثبت أن المنشآت التي بدأت بتصرفية أعمالها في التسعينات أو تسريح عمالها أو إعادة هيكلة منشآتها في دولة كأمريكا هي التي لجأت إلى الاقتراض بكثافة في الثمانينات" [58].

لقد حمل أصحاب المذاهب الوضعية على الربا فماركس يقول : "أن البنوك مؤسسات فاسدة تقوم على المتاجرة بحاجات الناس ومطالبيهم وأن كل الأعمال المصرفية أعمال ظالمة تخدم مصالح أصحاب رؤوس الأموال [59]" "وفي العالم الثالث يدخل المرابي دائمًا في أعقاب المستعمِر" [60]. وهكذا تجد أن الربا محظوظ في الشريعة الإسلامية وكل الشرائع السماوية ، وحرمه المصلحون وأصحاب الضمائر والطبائع السوية، وما ذلك إلا لفساده وآثاره المدمرة على الأخلاق والمجتمعات والأموال وبالتالي ، وهو ما أيدته التجارب المختلفة عبر التاريخ .

ونفس الشيء يمكننا أن نقول عن عقود التأمين وعقود الغرر ، والمضاربات والمراهنات وأسواق العملات والسنادات والبورصات، وكلها نتاج ثقافة وحضارة مختلفة عن حضارتنا ، تتيح لاصحابها حق جني الارباح

بعض النظر عن الوسيلة المستعملة في الوصول لذلك، وقد جرت هذه على مجتمعاته اعظم الضرر والخطر خاصة على أخلاق الناس وصحتهم ، وعلى علاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية .

من هنا يمكن القول أنه لا يجوز لنا ان نستورد أخلاق الآخرين في معاملاتهم طالما أنها لم تؤد الى إسعادهم ونشر الفضيلة والتكافل الاجتماعي فيما بينهم ، ولذلك يمكن اثبات صحة الفرضية الثالثة القائلة ان الاخلاق الاسلامية تختلف عن القواعد الأخلاقية الأخرى .

ولاختبار الفرضية الرابعة التي تنص على انه "تعتبر القواعد الإسلامية أساساً مناسباً للمعاملات المالية " نقول إن من المؤكد أن العرب أصعب الأمم انقياداً لبعضهم قال سبحانه "لَوْ انفَقْتُ مَا فِي الْأَرْضِ جُمِيعاً مَا أَفْتَ بِنَ قُلُوبِهِمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ" [61]. أَلْفَ اللَّهُ بَيْنَهُمْ بالإسلام وبأخلاق الإسلام ، كيف لا وهي أخلاق من عند الله سبحانه ، الذي يعلم ما يصلح الفرد والامة ، كيف لا وقد تحدى القرآن البشر كلهم أن يأتوا بيته ، فأحسن العرب بتمييز هذه القواعد وتفردها فهي تعلو ولا يعلو عليها ، فانقادوا لها وهو ما لم يتيسر للحضارة الفارسية والرومانية في السابق في بلاد العرب ، وما عجز عن تحقيقه أيضاً النظام الشعوي أو الرأسمالي بينهم في الوقت الراهن ، وليس ادل على عمق تأثير الإسلام وقواعده الأخلاقية في الامة انه لم تسجل حالة ارتداد حقيقة واحدة عن الإسلام في تاريخه الطويل ، ورغم المعاناة والضعف التي يعيشها المسلمين اليوم ، فهم لم يتذكروا للإسلام جملة وتفصيلاً ، وكل ما قيل عن حالات ردة عن الإسلام لم تكن كذلك ، فقد جاءت من أناس لم يخالط الإسلام بشاشة قلوبهم ، وظلوا على نفقة هم من قبل ومن بعد . وبمعلوماتية مثل هذا الأمر يصبح من السهل تحريك طاقات الامة وإيداعاتها في التواهي المالية وغير المالية ، باستغلال موروثات الامة من الإسلام القادر على تحريك وتفعيل طاقاتها في مختلف الميادين ، وبضمونها المعاملات المالية ، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة .

نتائج البحث

الاسلام دين الفطرة ، يتبعه الله أتباعه بشعائره كما يتبعهم بشعائره وأخلاقه التي ألزم أتباعه باتباعها ، لا فرق بين زكاة وصلة ، أو بين حج وجهاد ، ولا بين صدق وتجارة ، وبقياس صدق ايمان المرء بامتثال أخلاق الاسلام فولا وعملا كامتهله لشعائره .

لقد غفل المسلمون عن أخلاق الاسلام وارتکبوا المذمومات فضفت تجارتهم وأموالهم وخرج الملك من أيديهم ، وإذا أرادوا الفلاح في أمور دنياهم فلا بد لهم من اصلاح أخلاقهم ، ولا يصلح هذا الامر الا بما يصلح به أوله ، وهو العودة الى تعليم دينهم وأخلاقه يطبقونها بينهم وفي معاملاتهم ، وأن تحافظ دولهم على ذلك بنفس القوة التي تحافظ بها على الامن وحماية الوطن وحدوده ، لقد استنتج الباحث :

1. أن للأخلاق علاقة أصلية بحياة الأمة بشكل عام والمعاملات المالية بشكل خاص.
2. إن للقواعد الأخلاقية الإسلامية علاقة بالمعاملات المالية وبالتنمية الاقتصادية أيضاً.
3. أن الأخلاق الإسلامية تختلف عن القواعد الأخلاقية الأخرى وتتفق عليها.
4. إن القواعد الأخلاقية الإسلامية أساس مناسب للمعاملات المالية وللتربية الاقتصادية بجنابها الاقتصادي والاجتماعي .

الوصيات

يوصي الباحث بما يلي :

- تنمية المجتمعات الاسلامية مرهون بشمول التنمية جنابها الاقتصادي والاجتماعي وهو أخلاق المجتمع ومعتقداته الاسلامية .
- بث الأخلاق الإسلامية في المعاملات المالية والمؤسسات المالية وفرض العقوبات الرادعة على المخالفين .
- تدريس الأخلاق الإسلامية في المعاملات المالية في المراحل التعليمية المختلفة .
- تشجيع الابحاث العلمية في مجال المعاملات المالية الاسلامية وآخلاقيتها .
- تشجيع إقامة المنشآت المالية الإسلامية ومراعاة التزاماتها بالأخلاق الإسلامية .
- تعديل القوانين المنظمة للأعمال التجارية ومراعاة التزامها بالأخلاق الإسلامية .

الهوامش

- 1 السيوطي (1973) *الجامع الصغير بشرح فيض القدير* ، عمان: دار الفكر ، الطبعة الثانية، (1973) ج 2: ص 572.
- 2 ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، دار الفكر: ص 143.
- 3 الغانم (1986) *الاقتصاد الإنساني* (مجلة الاقتصاد الإسلامي)، تموز عدد 60 .
- 4 الغزالى، عبد الحميد (1989) *الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية*، (الاقتصاد الإسلامي)، ابريل / نيسان ، عدد 94).
- 5 شحاته، حسين (1982) *الجوانب الأخلاقية في الاقتصاد الإسلامي*، *الاقتصاد الإسلامي*، عدد 2.
- 6 نوح، السيد، محمد (1984) *نظام المعاملات في الإسلام* (1,2)، (*الاقتصاد الإسلامي*، عدد شباط و عدد آذار).
- 7- Alam Kazi Firoz (1998) Islam Ethics and Accounting Practices, *Accounting Commerce & Finance: The Islamic Perspective*, 2 (2).
- 8- Baydoun Nabil and Willett Roger (1997) Islam and Accounting Ethical Issues in the Preparation of Financial Information, *Accounting, Commerce & Finance: The Islamic Perspective*, 1 (1).
- 9 القرآن، سورة المطففين، آية (1).
- 10 البخاري، كتاب الحدود، 199/8.
- 11 مؤمن، حسين (1988) *الربا وخراب الدنيا*، طبعة ثلاثة، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي: ص 18.
- 12 قطب، سيد (1983) *العدالة الاجتماعية في الإسلام*، الطبعة التاسعة، بيروت: دار الشروق: 16.
- 13 القرضاوى، يوسف (1995) *الاقتصاد الإسلامي*، القاهرة: مكتبة وهبة.
- 14 مالك بن أنس (1951) *موطأ الإمام مالك*، الجزء الثاني، القاهرة: مكتبة ومطبعة البابي الحلبي: ص 211.
- 15 الغزالى، ابو يحيى حامد (1939) *حياة علوم الدين* طبعة ثانية، القاهرة مكتبة الحلبي وأولاده : ص 262.
- 16 سورة الأنعام، آية 162.
- 17 قطب، سيد (1983) *نحو مجتمع مسلم*، طبعة سادسة.
- 18 الغزالى، محمد (1986) *اخلاق المسلم*، طبعة سادسة، دمشق: دار الفلم.
- 19 اسماعيل، لك، أ (1986) *علم الاجتماع والفلسفة*، الطبعة الثالثة، بيروت: بدون ناشر: ص 36.
- 20 أباطة دسوقي ابراهيم (1985) *الاقتصاد الإسلامي*.
- 21 بدوي، أحمد، *أرسسطو وليس فن الشعر*، مترجم إلى العربية، بيروت: دار الثقافة: ص 15.
- 22 سورة الحج (آية: 77).
- 23 سورة الصاف (آية: 2).
- 24 الغزالى، عبد الحميد، *الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية*، مرجع سابق: ص 10.
- 25 سورة التوبة (آية: 119).
- 26 العجلوني، *كشف الخفاء* ج 1/43.
- 27 سورة المائدة (آية: 8).
- 28 صحيح مسلم، 279.
- 29 الغزالى، عبد الحميد (1986) *اخلاق المسلم*، الطبعة السادسة، مرجع سابق: ص 10.
- 30 الإمام الغزالى، أبي حامد، مرجع سابق: ص 66.
- 31 سورة القصص (آية: 77).
- 32 سورة الحشر (آية: 7).
- 33 أخرجه البغوي في شرح السنة رقم 104.
- 34 مسند الأمام أحمد، 178.
- 35 سورة الحج (آية: 36).
- 36 سورة الحج (آية: 77).
- 37 سورة الاعراف (آية: 96).
- 38 ابن ماجه، *سنن ابن ماجه*، ج 2، ص 188.

- 39- الامام الغزالى، مرجع سابق: ص 39.
- 40- الغانم (1986) الاقتصاد الإنساني، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد 60 تموز: ص 17.
- 41- سورة الرعد (آية: 28).
- 42- سورة الحج (آية: 41).
- 43- ابن تيمية، أحمد (1387هـ) الحسبة في الإسلام، القاهرة: شركة المطبعة السلفية ص 9.
- 44- قطب، سيد، نحو مجتمع مسلم، مرجع سابق: ص 18.
- 45- سورة الانعام (آية: 153).
- 46- ابن خلدون، مرجع سابق: ص 144.
- 47- البخاري، كتاب الحدود، 199/8.
- 48- اباظة، مرجع سابق: ص 131.
- 49- عفر، عبد المنعم (1983) مشكلة التخلف والتنمية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي، عدد 17.
- 50- سورة الإنفال (آية: 63).
- 51- قطب، نحو مجتمع مسلم، مرجع سابق: ص 16.
- 52- ابن خلدون، مرجع سابق: ص 157.
- 53- المرجع السابق: ص 151.
- 54- ابن خلدون، المرجع السابق: ص 151.
- 55- الإمام مسلم، حديث 4099، و 44/11.
- 56- ابن خلدون، مرجع سابق: ص 397.
- 57- مؤنس، مرجع سابق: ص 71.
- 58- Kieso WJJ (1992) Intermediate Accounting, 7th ed, John Wiley New York, U.S.A, P 691.
- 59- مؤنس، مرجع سابق: ص 23.
- 60- المرجع السابق: ص 16.
- 61- سورة الإنفال (آية: 63).